تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية

أ . عاشور حيدوشي*

مقدمة :

تعدّ المنطقة العربية من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم ، فبالإضافة إلى موقعها المتميز وقربها من الأسواق العالمية في أوروبا وآسيا ، فهي تحتوي على ثروات طاقوية هائلة واحتياطي ضخم من البترول الذي يعتبر مادة حيوية أساسية في النشاط الاقتصادي.

إن أهمية البترول بدأت تتنامى مع كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية ، لذلك خططت الدول الاستعمارية الكبرى لإحكام قبضتها على منابع البترول في الخليج العربي والسيطرة على سوقه ، وفي ظل سيطرة الشركات العالمية الكبرى على الصناعة البترولية بجميع مراحلها واحتكار السوق ، ظهرت منظمة الأوبك عام 1960 بهدف حماية ثرواتها من استنزاف الشركات العالمية وضمان استقرار الأسعار في السوق العالمي للنفط.

تعرضت السوق البترولية العالمية إلى هزّات متتالية منذ الحظر البترولي عام 1973 إلى يومنا هذا ، وكان للأزمات التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط كأزمة 1986 و1998 وأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيراتها على الاقتصاديات العربية خاصة النفطية منها ، وأفضت إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وترتب عن ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد والتنمية في البلدان العربية.

وعليه يمكن طرح الإشكال التالي:

ـ ماهو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار النفط على الاقتصاديات العربية ؟

وحتى نصل إلى صلب الموضوع لابد من الإجابة على التساؤلات التالية:

من المتسبب في حرب الأسعار البترولية ؟

ـ كيف تتغير موازين القوى في السوق العالمية للبترول ، وأي وزن للأوبك في هذه السوق ؟

ـ هل استخدمت الفوائض المالية العربية في تنمية أقطار الوطن العربي ؟

---

* قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة.

فرضيات الدراسة:

إنّ النصيب الأكبر من الاحتياطي العالمي للنفط تحتويه دول الأوبك ، هذا ما قد يساعدها على أن تكون قراراتها مؤثرة في الاقتصاد العالمي ككل.

ـ مرونة الاقتصاد العربي بالنسبة لتغيرات أسعار البترول.

ـ عدم الاستغلال الأمثل للثروات البترولية في الوطن العربي تؤدي إلى وجود فجوة في التنمية الاقتصادية.

ـ **أهمية الدراسة:** تكتسب الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

أثر التغيرات والتحولات التي طرأت على النظم الاقتصادية والسياسية في كثير من بلدان العالم على الاقتصاد العربي ، وضرورة بذل جهد أكبر من أجل تقوية أركانه في ظل المنافسة في هذا العالم المتغير.

تزايد حاجات الدول الصناعية الكبرى للبترول وسعيها لتغيير المعادلة البترولية مع قرب نضوب احتياطاتها البترولية ، وبروز دور البترول كأهم دافع للهيمنة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

ـ **الهدف من الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

إظهار الواقع النفطي للأقطار العربية وبيان أهمية النفط ودوره في اقتصاديات تلك البلدان.

معرفة قدرة استفادة الدول العربية النفطية من ارتفاع أسعار البترول ، مع البحث عن قدرات الاستيعاب للتكيف مع حالات انخفاض الأسعار بهدف استقرار التنمية المستدامة.

ـ **عرض الموضوع:** من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ، اعتمدنا في دراستنا هذه بشكل عام على المنهج الوصفي التحليلي وسعينا إلى تناول المحاور التالية:

ـ المحور الأول: تسعير البترول.

ـ المحور الثاني: الصدمات النفطية والصدمات النفطية المضادة.

ـ المحور الثالث: العوائد النفطية العربية وفوائضها.

المحور الأول: تسعير البترول

يعرّف السعر النفطي على أنّه: قيمة المادة أو السلعة البترولية ويعبّر عنها بالنقد[1] وذلك خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ومناخية ...إلخ.

(1) محمد أحمد الدوري: « محاضرات في الاقتصاد البترولي » ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983 ص 194.

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشاف البترول تجاريًا بتطور السوق البترولي ، حيث ساد في البداية سوق بترول احتكار قلة ، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي نتيجة دخول عدّة بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.

1 . التسعير قبل إقرار نظام نقطة الأساس:

عندما تم اكتشاف النفط الخام في الولايات المتحدة عام 1859 من طرف أدوين دريك وبداية الإنتاج تم بيع البرميل الخام بسعر قارب ال 20 دولار ، لينخفض السعر بعد ذلك إلى 9.59 دولار عام 1860 ، وواصل في الانخفاض نتيجة دخول العديد من المنتجين في هذه الصناعة ، إلا أنّ ظروف الحرب العالمية الأولى أثرت على أسعار نفط الخام الأمريكي الذي ارتفع من 1.98 دولار عام 1918 إلى 3.07 دولار عام 1920[1] .

2 . التسعير وفق نظام نقطة الأساس الوحيدة:

أصبحت أسعار البترول الخام في العالم تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك (نقطة الأساس الوحيدة) على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم ، وقد تكرس ذلك عقب اتفاقية أكناكاري 1928 التي أكدت أن أسعار البترول في أي مكان في العالم تحدد بموجب أسعار خليج المكسيك[2] ، أما أسعار النفط العربي الخفيف فلم تظهر في الخليج العربي(FOB) [3] إلا في عام 1945.

3 . التسعير وفق نظام نقطتي الأساس:

انهار نظام نقطة الأساس الوحيدة خلال الحرب العالمية الثانية ، بعد تدخل الحكومتين البريطانية والأمريكية اللتين مارستا الضغط على الشركات من أجل الاعتراف بمنطقة الخليج كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول ، وحدد سعر البترول في عبدان (إيران) ورأس تنورة (السعودية) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك[4].

شرع في تطبيق هذا النظام عام 1945 ، لتلجأ بعدها شركات النفط الكبرى لإيجاد نقطة تعادل بين سعر النفط في الخليجين المكسيكي والعربي والتي حددت بميناء نابولي جنوب إيطاليا.

4 . التسعير خلال عقد الخمسينات وحتى تأسيس منظمة الأوبك:

خلال هذه الفترة تزايد الوعي لدى شعوب الأقطار المنتجة للبترول من أجل

(1) نواف الرومي: « منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام» ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الجماهيرية العظمى ، 2000 ص 27 ـ 30.

(2) صديق محمد عفيفي: « تسويق البترول» ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، الطبعة التاسعة 2003 ص 248.

(3) FOB : « Free on Board » تعني فوق ظهر الناقلة ، ويقابلهاCIFوالتي تعني أن النفط وصل ميناء المستورد.

(4) صديق محمد عفيفي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 252 ـ 253.

حماية ثرواتها النفطية من استغلال الشركات الكبرى ، حيث شرع في تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح واعتبر اتفاق المملكة العربية السعودية مع شركة أرامكو أفضل نموذج لمبدأ المناصفة وكان ذلك عام 1950[1] ، كما ظهرت بوادر الشركات النفطية المستقلة في الخليج العربي التي حصلت على امتيازات ولكن وفق شروط جديدة.

حافظت أسعار النفط الخام على نفس المستوى الذي بلغته نهاية 1949 لتعرف الفترة 1953 1956 استقرار الأسعار بسبب الحرب الكورية وتوقف الصادرات الإيرانية من النفط الخام ، لتشهد السنتان الموليتان زيادة في أسعار الخام العربي نتيجة لغلق قناة السويس في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، بعد ذلك حدث انخفاض في أسعار الخام العربي إلى أن وصل 1.80 دولار عام 1960[2].

5 . التسعير منذ تأسيس المنظمة وحتى بداية السبعينات:

كان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجدداً ، على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات والدول المنتجة ، وقد استطاعت المنظمة تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستوى 1.80 دولار للبرميل الذي بلغته عام 1960 ولأكثر من عشر سنوات بعد ذلك. ليشتد الصراع بين الحكومات المنتجة والشركات البترولية حول قضية الأسعار ، وقد شجع حسم هذا الصراع لصالح الحكومة الليبية عام 1970 على استمرار المواجهة والسعي لتحسين أسعار البترول[3].

6 . تسعير البترول بعد حرب أكتوبر 1973:

في عام 1972 كان سعر البترول الخام حوالي 3 دولارات للبرميل وبنهاية عام 1974 قارب ال 12 دولار نتيجة الحظر النفطي العربي ، إذ قاربت بعض النفوط العربية ال 20 دولار للبرميل ، كما باعت إيران نفطها الخام بأكثر من 17 دولار وتجاوز سعر الخام النيجيري ال 22 دولار للبرميل.

اتفق أعضاء الأوبك على تحديد سعر بلغ 11.651 دولار لخام الإشارة اعتباراً من الفاتح جانفي 1974 ، لتعرف الفترة 1974 1975 تجميد أسعار النفط العربي عند نفس المستوى ، وبنظرة عامة على تطور أسعار البترول ابتداء من أكتوبر 1975 وحتى بداية 1979 لوحظ تحقق قدر من الاستقرار في الأسعار ، لتشهد الفترة بعدها ارتفاع في الأسعار إثر سقوط شاه إيران ، كما أدت الأحداث بين العراق وإيران إلى دورة أخرى من الارتفاع في الأسعار إذ بلغت 24 دولار للبرميل عام 1980.

(1) نواف الرومي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 54.

(2) لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى جدول تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي في الخليجين العربي والمكسيكي للفترة 1950 ـ 1960 ، المرجع السابق ص 83.

(3) صديق محمد عفيفي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 256.

المحور الثاني: الصدمات النفطية والصدمات النفطية المضادة

1 . الصدمة النفطية الأولى:

بدأ الحظر البترولي في 17 أكتوبر 1973 واستمر لخمسة أشهر متتالية كانت بمثابة شهور مجيدة في تاريخ صناعة البترول من وجهة نظر الدول المنتجة ، ففي هذه الأشهر استطاعت دول المنظمة أن تحقق مالم تستطع تحقيقه على مدى 13 عامًا منذ أن تم تأسيس المنظمة عام 1960.

كانت نتائج هذه الصدمة أكثر من رائعة على صعيد الصناعة البترولية ، فقد ارتفعت الأسعار فورًا بمقدار أربعة أضعاف ، كما أن هيكل صناعة البترول العالمية انقلب كاملا على الأوضاع التي سادت الصناعة البترولية منذ اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي قبل نحو أربعين عامًا ، فبعد أن كان نحو 80% من الإنتاج يتم في حقول تملكها شركات البترول الغربية انقلب الوضع ليصبح الإنتاج في هذه الحقول لا يتجاوز ال 10%. أما الشركات الوطنية التي تملكها البلدان البترولية فقد ارتفعت حصة إنتاجها إلى 90% بعدما كانت ال 20%[1] قبل الحظر.

. الصدمة النفطية المضادة:

على صعيد المواجهة الذي بدأته الدول الصناعية الغربية ضد الأوبك ، فقد اعتمدت لتخفيض الأسعارعلى حلين ، إما التفتيش عن مواد بديلة للنفط بأسعار أدنى أو الاستيلاء على النفط رغمًا عن البلدان النفطية وبأدنى سعر ممكن.

بذلت البلدان الصناعية جهودًا لتأمين استقلالها الذاتي بموارد بديلة من النفط حيث أنشأت الوكالة الدولية للطاقة عام 1974 بهدف إحداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول المستهلكة ، وذلك عن طريق ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول ، والعمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وتطوير البحث في هذه المصادر ، والبحث عن البترول في مناطق جديدة خارج دول الأوبك ، وزيادة المخزون الاستراتيجي من النفط حيث تمكنت بريطانيا من تحقيق مخزون وصل إلى 433 يوم وكندا 342 يوم[2].

2 . الصدمة النفطية الثانية:

بقيت أسعار النفط تتأرجح صعودًا وهبوطًا حتى عام 1979 ، لتقفز فجأة إلى 24 دولار نتيجة الثورة الإيرانية 1979 ثم إشعال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وهبوط الإنتاج الإيراني إلى النصف ، واستمرت الزيادة على وتيرتها إلى أن

(1) علي لطفي: « الطاقة والتنمية في الدول العربية » ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2008 ص 183.
(2) المرجع السابق ص 81.

تأرجحت أسعار البرميل بين 32 و41 دولار حسب النوعية في أوائل 1982.

أصيبت اقتصاديات البلدان الصناعية الكبرى بشلل كبير تجلى بانخفاض الدخل القومي فيها **بمعدل** يتراوح بين 2 و3.5 % وارتفاع معدلات التضخم من 3 إلى 8.5% ، ومع هذه الأوضاع لم تجد البلدان الصناعية من حلول سوى الاقتناص من أسعار المنتجات الأولية لبلدان العالم الثالث وعلى رأسها النفط ، الذي انخفضت أسعاره فيما بعد ولم يسمح لها منذ ذلك التاريخ بالارتفاع رغم حصول فترات ازدهار متتالية.

. الصدمة النفطية المضادة:

نجحت إستراتيجية الدول الغربية في خفض أسعار البترول بعد الاتفاق مع الشركات البريطانية حيث جرى تخفيض سعر البرميل لنفط بحر الشمال ب 3 دولار ، تبعه نفط نيجيريا ب 5 دولار وانعكس ذلك على نفط دول الأوبك بكارثة ، فمن 34 دولار عام 1981 إلى 13 دولار عام 1986 وإلى ما دون العشرة دولارات بعد ذلك.

إن تضارب المصالح وغياب التنسيق بين الدول المنتجة للبترول خلال عقد الثمانينات كانت أهم الأسباب لانهيار أسعار البترول العالمية عام 1986 إلى أقل من نصف ما كانت عليه ، إلا أن الأمر الأسوأ هو إرغام دول الأوبك وخاصة الدول العربية على استثمار فوائضها المالية في مجالات تطوير الطاقة البديلة وفي عمليات ترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة وتنمية مناطق إنتاج البترول خارج دول المنظمة ، لتتراجع بعدها حصة الأوبك من السوق العالمية للبترول إلى نحو 29% عام 1985[1] وتراجعت معها عائدات دول الأوبك من البترول.

3 . الصدمة النفطية الثالثة:

لم يخف العراق هدف وجوهر الاحتلال وهو السيطرة على منابع النفط ليس في الكويت فحسب وإنما في معظم منطقة الخليج العربي هذا الغزو فتح الباب أمام حرب اقتصادية ومسلحة حول مواقع النفط العربية ، لاسيما وأنها جاءت في أعقاب أحداث مهمة ارتبطت بالبترول بشكل مباشر أو غير مباشر ، حيث تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية بروز دور كبير متوقع لأوروبا الغربية مع وحدة الألمانيتين وبروز دول آسيا الاقتصادية.

تأرجحت الأسعار بين 18 و20 دولار قبيل غزو الكويت ، وبعد أن فاق

(1) المرجع السابق ص 185.

السعر الأربعين دولار في أوائل أكتوبر نتيجة التوتر العسكري والسياسي في المنطقة عاد إلى الانخفاض لأقل من 30 دولار خلال شهر نوفمبر.

. الصدمة النفطية المضادة:

على الرغم من اندلاع الحرب الخليجية الثانية (العراق الكويت) عام 1990 ، دنت أسعار النفط إلى مادون 19 دولار للبرميل ، بعدما كانت قد ارتفعت إلى 24 دولار لفترة وجيزة قبل الحرب بسبب الحد من الإنتاج العراقي ، ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف أسعار النفط عن الانهيار الذي بدأته عام 1982 وزيادة على شدة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب وشرق آسيا نهاية التسعينات والتي أدت إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وانكماش الطلب على النفط ، كان للقرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جويلية 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة انتاجها السنوي من البترول الخام بنسبة 10% أثره على تدني الأسعار.

4 . الصدمة النفطية الرابعة وارتفاع أسعار النفط لعام 2000:

بعد أن سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها بين 10 و7 دولار للبرميل لمدة عشرين سنة تقريبًا ، ارتفعت فجأة في 15 أوت عام 2000 إلى 35 دولار أي أعلى مستوى بلغته منذ 1982.

إن تحليلات أسباب هذا الارتفاع كانت متباينة حيث يرى المنتجون أن سببه هو النقص الكبير في بعض المواد النفطية المكررة في أمريكا ضف إلى ذلك المضاربات من قبل الشركات النفطية ، بينما يرى المستهلكون أن تخفيض الإنتاج المقرر من قبل البلدان النفطية إلى جانب احتياطاتهم الإستراتيجية الضعيفة هي المسؤولة عن هذا الارتفاع ، كما ترى أطراف أخرى أن العامل السياسي المرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي خلف هذا الارتفاع لعام 2000.

. الصدمة النفطية المضادة:

لجأت الدول الصناعية الغربية إلى التهديد مرة أخرى ، ليحتدم الصراع بين الطرفين منذ بداية الأزمة إلى غاية انعقاد المؤتمر السابع للطاقة في الرياض في 17 نوفمبر 2000 لترضخ البلدان المنتجة للضغط الممارس عليها ، ولجأت إلى زيادة في الإنتاج بلغت 3.7 مليون برميل في اليوم هبطت معها الأسعار خلال شهر ونصف بنسبة 30% في أواخر عام 2000 ، بعدما كانت قد أحرزت زيادة قدرها ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل تسعة أشهر.

في الواقع فإن أسعار البترول ظلت متأثرة بمستوى الاحتياطات الأمريكية

من جهة وردود فعل العراق من جهة أخرى أكثر من تأثرها بالقرارات المتخذة في دول الأوبك ، خاصة بوجود دول نفطية أخرى غير أعضاء المنظمة.

ـ احتلال العراق وارتفاع أسعار النفط المتواصل:

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية وسط تزايد حاجتها للبترول بالقوة التي باتت تملكها منظمة الأوبك ، فإضعاف هذه القوة يؤهلها لفرض وجودها في السوق العالمية للبترول ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال السيطرة على نفط العراق وتحديد مستوياته وتوجيهه حسب رغباتها بما يحقق لها الاستقرار في الأسواق ، ومع تطور القدرات الإنتاجية العراقية تتمكن أمريكا من التحكم في أسعار النفط في السوق العالمية[1] وتغيير المعادلة البترولية العالمية ، علاوة على تأمين مصادر البترول الذي تتزايد حاجتها لاستيراده مع قرب نضوب احتياطاتها البترولية.

منذ احتلال القوات الأمريكية العراق ووضع يدها على آباره النفطية ، واصلت أسعار النفط ارتفاعها متماشية مع العرض والطلب ، متخطية لأول مرة عتبة ال 60 دولار للبرميل أوائل 2005 بعد أن كان قد ارتفع خلال أكتوبر 2004 بين 50 و54 دولار[2] على الرغم من زيادة الطلب خلال تلك الفترة.

في الحقيقة فإن أسعار النفط عرفت منحنى تصاعدي منذ عام 2002 إلى غاية 2008 التي عرفت مستويات في الأسعار غير مسبوقة ، فبسبب التوترات والنزاعات في منطقة الخليج ، وكذا المضاربات ونقص إمدادات المشتقات النفطية فقد تجاوز سعر البرميل عتبة ال 150 دولار خلال إحدى شهور 2008 ، ليستقر في حدود ال 60 دولار للبرميل سنة 2009 ، بينما قارب مستوى الأسعار في عام 2010 ال 80 دولار للبرميل ، وقد سجلت خامات سلة الأوبك السعر 100.29 دولار للبرميل شهر جانفي 2011 و111.04 دولار للبرميل في بداية شهر أفريل[3] .

المحور الثالث: العوائد النفطية العربية وفوائضها

منذ ظهور النفط في الأقطار العربية ، لم يساهم كمورد حيوي بما فيه الكفاية في اقتصادها الوطني ، بسبب قلة العوائد المالية المتحصل عليها من شركات النفط الكبرى ، على الرغم من توفرها على مقومات تنموية كثيرة.

1 . تزايد العوائد النفطية العربية:

بدأ مستوى العائدات المالية للأقطار العربية في الارتفاع منذ تأسيس منظمة

(1) ضياء مجيد الموسوي: « ثورة أسعار النفط 2004» ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005ص 97.
(2) المرجع السابق ص 21 ـ 22.
(3) OPEC Bulletin Avril 2011.

الأوبك ، إلا أن هذه الزيادات لم تكن لتقارن مع الزيادة المسجلة منذ التصحيح السعري لعام 1973 ، حيث بلغت عام 1974 « 53.247 »مليار دولار ثم ارتفعت إلى 85.077 مليار دولار عام 1977. لتنخفض في 1978 مسجلة ما مجموعه 78.7 مليار دولار[1].

عرفت قيمة الصادرات النفطية لدول الأوبك العربية تدحرجًا بين الصعود والنزول ، إذ ارتفعت من 52.655 مليار دولار سنة 1986 إلى 94.979 مليار دولار سنة 1990 ، لتنخفض في السنة الموالية متأثرة بحرب الخليج الثانية. بعد ذلك عادت قيمة الصادرات النفطية إلى الارتفاع واستمرت في التزايد ولكن بمستويات متقاربة إلى أن انخفضت ثانية سنة 1998 نتيجة الأزمة الاقتصادية لدول شرق جنوب آسيا أين بلغت 71.943 مليار دولار[2].

مع دخول الألفية الجديدة وعودة الانتعاش الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط ، فإن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية أعضاء الأوبك أخذت في الارتفاع وهذا ما سيتضح من خلال التمثيل البياني التالي:

قيمة الصادرات النفطية لدول الأوبك خلال الفترة 2000-2009 (مليار دولار)

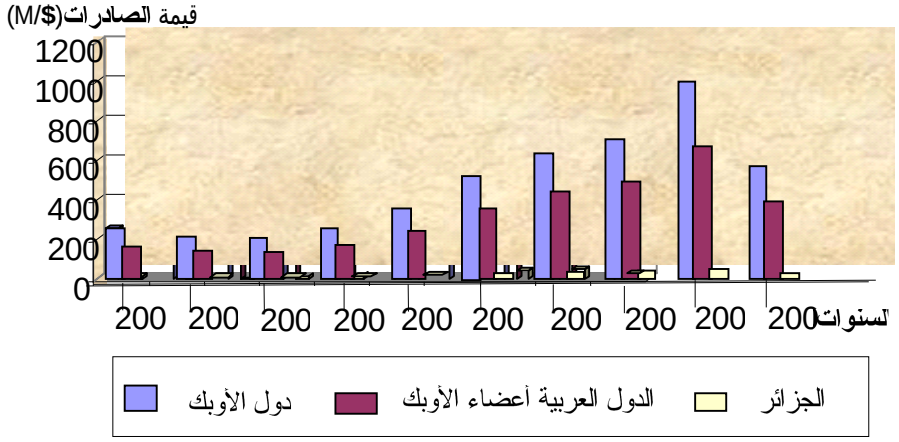

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للأوبك « 2006 و2009 » (OPEC Annual Statistical Bulletin 2006,2009).

بلغت قيمة الصادرات النفطية لدول الأوبك أعلى قيمة لها وهي 1002.19 مليار دولار سنة 2008 ، كان نصيب الدول العربية الأعضاء في المنظمة 67% ،

(1) نواف الرومي ـ مرجع سابق ـ ص 148 ـ 149.

(2) OPEC Annual Statistical Bulletin 2006 (Table 5) p 13.

في حين ساهمت الجزائر بقيمة قدرها 53.67 مليار دولار.

استخدمت بعض الدول العربية كالجزائر فوائضها المالية من أجل إحداث جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 2004) وبرنامج المخططين الخماسيين (2005 2009) و(2010 2014) ، في حين يعمل العراق البلد المحتل على دفع فاتورة الحرب من خلال استنزاف ثرواته وعوائده النفطية في عملية ما يسمى بإعادة إعمار العراق ، في الوقت الذي تستمر فيه الدول العربية الأخرى صاحبة الفوائض الكبيرة باستثمار فوائضها خارج المنطقة العربية.

2 . تأثر الفوائض المالية العربية بالتضخم وأسعار الصرف:

كثرت الاحتجاجات عن وجود أموال فائضة عن حاجة الأقطار العربية بعد تصاعد معدلات العوائد النفطية لهذه الأقطار بدرجة كبيرة منذ عام 1974 ، رغم أن جزء من هذه الأقطار (الجزائر والعراق) كان يعاني من عجز في موازين مدفوعاته ، حيث لجأت في كثير من الأحيان إلى الاقتراض لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها ، فرغم الزيادة في كمية العوائد النفطية العربية إلا أن قيمتها الحقيقية انخفضت نتيجة لتدهور قيمة الدولار وتزايد معدلات التضخم المستورد من قبل الأقطار العربية ، حيث تدهور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى سواء بعد تخفيضه الأول في أوت 1971 [1] أو الثاني في فيفري 1973 ، أو بعد التعويم الشامل للعملات.

ساهمت التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والتدهور في أسعار صرف الدولار ، والتضخم الذي ساد اقتصاديات الدول الصناعية بشكل كبير في تدهور القيمة الشرائية للفوائض المالية العربية[2].

3 . استثمار الفوائض المالية العربية خارج الأقطار العربية:

تتركز العوائد النفطية العربية في دول دون الأخرى ، إذ تظهر حقيقة التوزيع غير العادل لهذه الفوائض مجموعتين مختلفتين ، تتكون المجموعة الأولى من الجزائر والعراق (أقطار العجز) اللذين يتميزان بتوفر جميع الإمكانيات والخطط

(1) في 15 أوت قررت الحكومة الأمريكية إيقاف صرف الدولار بالذهب.

(2) تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تخفيض قيمة دولارها ، مجابهة أقطار الأوبك في سبيل احتواء الزيادات التي أجرتها الأوبك على أسعار نفوطها والحصول على نسبة من الأرباح الكبيرة للشركات النفطية الأمريكية الكبرى ، وبالتالي استمرار حصول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على نفوط رخيصة الثمن ، مقابل ضرب القوة الشرائية لعوائد أقطار الأوبك النفطية والعربية بشكل خاص.

التنموية لاستيعاب جزء مهم من عوائدهما النفطية ، لذلك يقومان باستثمار نسبة كبيرة من هذه العوائد داخل قطريهما ، بينما تتألف المجموعة الثانية من السعودية ، ليبيا ، الكويت ، قطر والإمارات العربية المتحدة ويطلق عليهم تسمية أقطار الفائض ، وتتميز هذه المجموعة بعدد سكانها القليل نسبيا مع الحجم الهائل من العوائد النفطية. كما لا توجد فيها الإمكانات والخطط التنموية لاستيعاب كل عوائدها النفطية ، إذ أن نسبة كبيرة من فوائضها البترودولارية[1] إما مستثمرة في أذونات الخزانة الأمريكية أو مودعة في البنوك الأجنبية ، وكان من الأجدر أن تستثمر هذه الفوائض داخل الأقطار العربية ضمن إطار المؤسسات العربية المشتركة ، وذلك من خلال وحدة اقتصادية عربية مشتركة بغرض إحداث الاندماج الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي العربي.

خاتمة:

أكدت الأزمات البترولية ضعف الاقتصاديات العربية بوجه عام وقابليتها الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية ، وهذا راجع إلى ضيق القاعدة الإنتاجية وتركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام ، إذ يشكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات العربية بنسبة 70% وهذا المؤشر يعتبر من أخطر المؤشرات الاقتصادية في العالم ، بسبب تعرض أسعار هذه السلعة إلى تقلبات عديدة في السوق العالمية.

ساهمت عوامل جيوسياسية واقتصادية في ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة الأمر الذي انعكس سلبًا على مجمل الأداء الاقتصادي العالمي ، وما لم يحدث انفراج في العلاقات الدولية على الصعيد السياسي ، إضافة إلى تبني جملة من الإجراءات والتدابير لترشيد استهلاك الطاقة وضخ استثمارات مالية ضخمة في الدول المنتجة في مجال الصناعة النفطية والتنسيق فيما بينها ، فإن المخاوف ستتواصل الأمر الذي سيؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول المستهلكة وعجز موازنات الدول النامية وتراخي جهود الإصلاح الاقتصادي.

إن ارتفاع أسعار النفط ليس في صالح الدول المنتجة على المديين المتوسط والبعيد ، كما أنه ليس في صالح الدول المستهلكة وخاصة النامية منها ، وعليه يمكن أن نعطي التوصيات التالية:

ـ يجب إعادة النظر في السياسات البترولية والتنموية للدول العربية وتبني نظرة

(1) فوائض البترودولار هي دولارات أمريكية تم اكتسابها من بيع البترول غير أنها لم تستوعب لتلبية احتياجات التنمية الداخلية.

متوازنة لمختلف القطاعات.

ــ التأكيد على أهمية تنمية القطاعات غير النفطية لأقطار الأوبك العربية والاستفادة من العائدات النفطية.

ـ ضرورة استفادة الدول العربية المنتجة للنفط في حالات ارتفاع أسعاره باعتبار الظرف مؤقت وعابر.

ـ تصنيع المنتجات البترولية في البلدان العربية النفطية للحصول على القيمة المضافة الحقيقية.

ـ ضرورة إبعاد النفط عن تأثير العامل السياسي الذي يعمل لصالح الدول المستهلكة الرئيسية للنفط.

ـ ضرورة توجيه الفوائض المالية للدول العربية في شكل استثمارات داخل الأقطار العربية.

ـ زيادة التوجه نحو التكتلات الإقليمية وتشجيع التعاون العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ـ تفعيل الحوار بين المنتجين والمستهلكين للنفط بهدف تحقيق الاستقرار في السوق النفطية.

المراجع:

1 ـ محمد أحمد الدوري: « محاضرات في الاقتصاد البترولي » ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983.
2 ـ نواف الرومي: « منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام » ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الجماهيرية العظمى ، 2000.
3 ـ صديق محمد عفيفي: « تسويق البترول » ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، الطبعة التاسعة 2003.
4 ـ علي لطفي: « الطاقة والتنمية في الدول العربية » ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2008 .
5 ـ ضياء مجيد الموسوي: « ثورة أسعار النفط 2004 » ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005.
6- OPEC Annual Statistical Bulletin 2006 (Table 5).